

«الكهرباء» تحقق توجيهات رئيس الوزراء

درجات الحرارة المرتفعة التي اجتاحت أجواء البحرين مع نهاية مايو وبداية الشهر الحالي (يونيو)، لكن الوضع الكهربائي في البحرين ومن خلال أداء القطاع خلال أشهر الصيف الماضية، تؤكد بما لا يدع أي مجال للشك، أن هذا القطاع يدار إدارة علمية سليمة وأن الطاقة الكهربائية الكافية بتلبية احتياجات السكان والمشتات الصناعية وغيرها من المرافق، متوافرة بما فيه الكفاية وبالتالي ليس هناك خوف من حدوث نقص في هذه الطاقة مع ارتفاع درجات الحرارة.

سبق لوزير الكهرباء والماء الدكتور عبدالحسين بن علي ميرزا أن صرح أكثر من مرة بأن البحرين لا تعاني من نقص في الطاقة الكهربائية وبأن المتوافر من هذه الطاقة يكفي احتياجات البحرين، الأهلية منها والصناعية. يتضح من معنى هذه التصريحات أن الأسباب التي تقف وراء المعاناة التي كانت قائمة قبل عدة سنوات والتمثلة في الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي عن جميع مناطق البحرين تقريبا، لا تعود إلى نقص في الطاقة الكهربائية وإنما في عملية إيصالها وتوزيعها، أي باختصار المشكلة تكمن في كيفية إدارة توزيع الطاقة وخلق البنية التحتية الكافية لتحقيق عملية النقل والتوزيع بنجاح.

هذه المشكلة يبدو من خلال نتائج السنوات الأخيرة تحت قيادة الدكتور ميزرا، يبدو أنها باتت تحت السيطرة وأنها لم تعد مشكلة قائمة والدليل على ذلك النجاح المشهود هو استمرارية تدفق التيار الكهربائي إلى جميع مناطق البحرين وخاصة في شهور الصيف من دون انقطاعات تذكر، باستثناء حالات نادرة جدا لا تكاد تذكر وهي حالات خارجة عن الإرادة و علاقة لها بالإدارة أو بالوفرة الكهربائية، وإنما بسبب أعطال أو خلل يحدث

خلال الجلسة قبل الأخيرة لمجلس الوزراء وجه رئيس الوزراء إلى ضرورة توفير مولدات الكهرباء والبديل الأخرى لتفادي أي أضرار في حالة انقطاع التيار الكهربائي وخاصة في ظل الظروف المناخية القاسية مع ارتفاع درجة الحرارة في البلاد، هذه التوجيهات تعكس مدى حرص سمو رئيس الوزراء واهتمامه بشؤون المواطنين الحيوية منها بالدرجة الأولى، فسموه يعرف تمام المعرفة مدى حاجة المواطنين والمقيمين إلى الخدمات الكهربائية وخاصة في فصل الصيف، وإن توجيهات سموه جاءت بناء على ما كان يعانيه قطاع الكهرباء والماء في السنوات الماضية من عجز في تلبية احتياجات المواطنين والمقيمين من الخدمة، بسبب الإدارة غير العلمية للخدمات التي يقدمها، هذا الخلل الإداري ولد لدى المواطنين شعورا وموقفا سلبيا تجاه الخدمة المقدمة.

جاءت التوجيهات في ظل النجاح الكبير الذي حققه هذا القطاع تحت قيادة الوزير الحالي الدكتور عبدالحسين بن علي ميرزا، حيث إن قطاع الكهرباء والماء في البحرين يمر خلال هذه السنوات بحالة ممتازة حيث توقفت تماما تقريبا حالات الانقطاعات الكهربائية المتكررة التي تحولت خلال السنوات الماضية إلى ما يشبه الضيف الدائم الحضور إلى منازل المواطنين والمقيمين في جميع مناطق البحرين خلال شهور الصيف، إذ لم يمر صيف واحد خلال سنوات ما قبل تولي الدكتور ميزرا المسؤولية، من دون انقطاعات تقريبا.

توجيهات رئيس الوزراء بشأن الاستعداد لمواجهة أي طوارئ كهربائية جاءت بمثابة إجراءات احترازية، وخاصة أن صيف البحرين هذا العام يبشر بموجة حر شديدة مبركة تؤكد



جميع الأجهزة وفي جميع المرافق، كما هو الحال مثلا مع أجهزة الاستخدام المنزلي التي تتعرض لخلل مفاجئ أو غير ذلك. استخدام الملموس لقطاع الكهرباء والماء في وضع حد لكابوس الانقطاعات الكهربائية خلال شهور الصيف الالاهية، وعلى الرغم من أن مسؤولين في وزارة الكهرباء والماء وعلى رأسهم الوزير حريصون كل الحرص على أن يحافظوا على هذا النجاح ويعملون على جعله نجاحا دائما انسجاما مع التوجيهات الدائمة والمستمرة لسمو رئيس الوزراء بشأن الاتفاقات وتلبية الاحتياجات الحيوية للمواطنين في جميع الميادين والمجالات، فإن سمو رئيس الوزراء توقف خلال ترؤسه الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء أمام هذه المسألة ليجد التأكيد على أهمية أن تبقى الخدمة الكهربائية متوافرة لجميع المواطنين والمقيمين خلال فصل الصيف وغيره وأن تتوافر الاحتياطات الضرورية لمواجهة أي طارئ.

لهذا النجاح الذي حققه قطاع الكهرباء والماء في السنوات الأخيرة يدفعنا إلى القول بلغة إنه لا خوف من العودة إلى ما كان عليه الوضع قبل عدة سنوات، ولأمانة تشير بالتحديد إلى السنوات التي سبقت تولي الدكتور عبدالحسين ميرزا قيادة هذا القطاع الحيوي، هذه حقيقة لا نقولها من باب الإشادة الشخصية بالوزير ميزرا بقدر ما هي إقرار بحقيقة باتت معروفة ولموسة نتاجها لدى جميع المواطنين والمقيمين في المملكة، واستطاع الجزم بأن وزارة الكهرباء والماء لو أجرت استفتاء بين المواطنين حول مستوى رضاهم عن خدماتها، فإن النتيجة ستكون حتما إيجابية، لأن المواطنين أنفسهم يلصقون النجاح الذي حققته الوزارة فيها بتعلق بمستوى الخدمة التي يحصلون عليها.

تعديلات قانون التقاعد والآثار المترتبة عليها



يقلم:

د. محمد عيسى الكويتي

بمرحلة ما بعد النفط، وهي مرحلة تحوّل من دولة ريعية إلى دولة جارية للضرائب (وإن كان التحول بطيئا لا يشعر به المواطن) - زال. والتعديل يمنح الهيئة أن تتخلى عن أي النفط فرض معادلة الاقتصاد السياسي في المنطقة، وقد لعب (النفط) دورا أساسيا في الحفاظ على هذه المعادلة وعلى آلية إعادة توزيع الثروة. وحدثت هذه المعادلة علاقة الشعب بالدولة، ونظام التقاعد وما يقدمه المواطن من حقوق هو جزء أساسي من المعادلة في توزيع الثروة وحجز زاوية في الاقتصاد السياسي النقطي. اتخاذ قرارات غير

مدروسة وغير متوافق عليها شعبيا تخل بهذه المعادلة، وتضعف الوضع الأمني وتمثل تحديا لدولة في طور التحول، وقد تقوض قدرتها على تحقيق الاستقرار.

لذلك نرى أن موافقة الشورى (إن تمت) على التعديل تستند على تسورية التعديل، وبذلك فهو يغفل الجانب المهم من تداعيات هذا القانون مثل الانقراض من صلاحيات التشريع للمجلس النيابي والشورى. كما يتغافل المجلس عن عبارة «إزالة عمر الصندوق» التي أوردتها الهيئة في تبريرها لتبرير التعديل. الهيئة لا تلترزم باستمرار عمل الصندوق حتى مع ترميز التعديلات، وبالتالي ترى أن ذلك فقط سوف يطيل عمر الصندوق، كم سنة هذه الإطالة يا مجلس الشورى؟ وهل ترون أن الهيئة مطالبة بتوجيه ذلك؟

المأخذ الآخر هو أن مجلس الشورى يتوخى من ترميز التعديل ان تستمر التعاون

ولا عجز الصندوق عن دفع معاشات المتقاعدين غدا.. هذا التغيير (الذي نأمل ألا يمثل رأي مجلس الشورى) يضع المجلس أمام خيارات محدودة وهي إما الموافقة على التعديلات اليوم وأما التسبب في العجز المستقبلي. لكن هذه الخيارات غير شاملة وتعتبر عن تبني موقف هيئة التقاعد ولا تنظر إلى المشكلة كاملا تداعياتها ولا يراخ التساؤل حول أساس المشكلة، ولا

يؤخذ في الاعتبار ما قبل وكتب حول ضعف أداء الهيئة الاستثمارية مقارنة بصناديق مشابهة. والسؤال المطروح الآن هو لو كان التعديل مستوريا، هل يملك مجلس النواب خيار لدولة في طور التحول، ليست في دستوريته من عدمها، وإن كنا نميل إلى ان التعديل مخالف لروح الدستور ومبادئه التي تقوم على فصل السلطات. المشكلة هي انه يمس جزءا مهماً من العقد الاجتماعي والاقتصاد السياسي للدولة الربية والتي تعتمد على إعادة توزيع الثروة بطرق مختلفة ومنها نظام التقاعد؛ وأي مسو بهذا المبدأ سيقع ضمن نطاق القرارات التي من المفترض ان تنظر إلى تداعيات القرار وتأثيره السياسي والاجتماعي، وعواقبه على الامن والاستقرار. وبالتالي فإن هذا القرار لا يجب ان يصدر عن هيئة غير منتخبة لا تتحمل تبعات القرارات السياسية.

يقول كريستيان اولريتشسن (Kristian C. Ulrichsen، ٢٠١١. ٧٨) في كتابه حول من أفضل الناس اليوم

ماذا تريد المعارضة الإيرانية في مؤتمرها السنوي؟



يقلم:

د. سفيان عباس التكريتي

السوي الضخم المعارضة في ١٨/٦/٢٠١٨#٢٠١٨، FreeIran. فإن المتغيرات السياسية على الساحة الدولية قد أضافت زخما جديدا داعما لتوجهات المعارضة الإيرانية مما يمنحها مزيدا من الأمل والتفاؤل والإصرار على الإطاحة بهذا النظام الفاشستي الحاكم في طهران، وخصوصا القرارات الحاسمة التي أصدرتها الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالانسحاب من الاتفاق النووي وفرض عقوبات تعد الأسي عبر التاريخ، والضربات الممبئة التي يخلفها النظام بوميا في سوريا وانحباب عشرات الشركات الأجنبية العاملة في إيران، كل هذه المنحطفات التاريخية الحادثة في مجرى كفاح الشعب الإيراني وطلانه في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية تجعل المعارضة بكل فصائلها أمام مسؤولياتها الجسام للتعبؤ لاستلام مهمة قيادة الشعب، وإدارة المرحلة الانتقالية، فالمؤتمر الباريسي للمعارضة الإيرانية سوف يكون الأهم في مسيرة العمل الوطني الإيراني ومطالب بتبني الأهداف التحررية التي سبق ان تبنتها المعارضة عبر نضالها وفكاحها الطويل، من أجل تحرير الشعب من قبضة الدكتاتورية وتحقيق طموحاته في الحرية والديمقراطية والعيش الكريم والمساواة ودولة القانون من دون أي اقصاء أو تهميش لأي سبب كان. ان المعارضة الإيرانية في مؤتمرها القادم #٢٠١٨ FreeIran ملزمة بوضع استراتيجية محددة للمرحلة الانتقالية يتم من خلالها تشريع دستور ديمقراطي جديد للبلاد وفصل الدين عن السياسة ومنح الاقليات حقوقها المشروعة في ادارة شؤونها ضمن نظام اللا مركزية، فالشعب الإيراني يرون إلى مؤتمر المعارضة في الثلاثين من هذا الشهر لأنه أمله الوحيد في التحرر من قبضة الفاسدين الذين عاثوا بأرض إيران موتا وحرمانا.

سوريا بين الماضي وحاضرها المؤسف



يقلم:

محبى الدين بهلول

بل كانت رغبة شديدة من الشيعين المصري والسوري، ولا سيما حينما كانت إسرائيل وبمساعدة من الغرب تريد اجتياح سوريا كذلك، كانت نقطة تحول كبرى في التطورات السياسية للمنطقة العربية والشرق الأوسط، ولقد جاءت هذه التجربة والتي تحولت إلى واقع وكانت بمثابة تحدٍ للقوى الأجنبية التي حرصت على الاحتفاظ بسيطرتها على مقدرات المنطقة من ثروات ومقدومي الأبناء الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، وهذا ما دعا المستعمر والصهيونية إلى معاداة العرب أمعيين وليست مصر وسوريا. في ٢٢ فبراير ١٩٥٨م تحققت الوحدة بين مصر وسوريا وفعلا قامت الوحدة بين مصر وسوريا تحت مسمى (الجمهورية العربية المتحدة) فقد كانت نواة دولة لكل الأمة العربية نحو الوحدة العربية الشاملة، ويتواطئ من كل القوى المعادية تم إفضال هذه الوحدة في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١م بالتأمير والغدر، الهدف منه عدم نهوض الأمة العربية وتقديمها وكان هذا من الداخل والخارج، ولعبدالنصر موقفا تاريخيا، ما إن حصلت سوريا على استقلالها الدولية وتطلعت إلى مصر وما إن حصلت مصر على استقلالها الا وتطلعت إلى سوريا. في ٢٦ يناير ١٩٥٨م ذهب شكري القوتلي ومعه رئيس الوزراء وعدد آخر من الوزراء ورئيس أركان الجيش إلى القاهرة ليلسم الراية لعبدالنصر، ولترفع راية وحدة القطرين وأن تأخذ الأمور مجراها السياسي والدستوري وقامت الجمهورية العربية المتحدة في ١ فبراير ١٩٥٨. صدر بيان مشترك أعده الرئيس عبدالناصر والقوتلي، وقام صبري العسلي بتلاوةه في الجماهير المحتدة أمام مجلس الوزراء أعلن فيه أنه تم الاتفاق على أسس الوحدة، وأنه تقرر إطلاق اسم (الجمهورية العربية المتحدة) على دولة الوحدة، ثم تبعية استفتاء شعبي في كلا البلدين على قيامها، وفي ٥ فبراير انعقد في القاهرة مجلس الأمة المصري في دمشق انعقد مجلس النواب السوري واتخذ قرار بالموافقة على طرح أسس الوحدة لاستفتاء عام يوم ٢١ فبراير، والتي شكري القوتلي خطبا أعلن فيه ترشيحه للرئيس عبدالناصر رئيسا لدولة الوحدة ودعا الشعب السوري إلى انتخابه رئيسا للدولة الجديدة، وبناء عليه أعلنت نتيجة الاستفتاء شبه إجماعية في مصر وسوريا لصالح قيام الوحدة وانتخاب جمال عبدالناصر رئيسا للدولة الجديدة.

والآن بكل الصودة والسود نخاطب من يتصرف ويتلاعب بحق الشعب السوري ومقدراته ونقول كفى، إن ما تقوم به قبة من هنا أو من هناك وحتى تكون جازمين لا بد للشعب العربي في سوريا أن يلتفت من هو هذا الشعب العربي حتى يترك المجال لدول تتدخل في شؤونها وعلى رأسها إيران، والقوى الاستعمارية وهم كثر، فإذا كانت ظروف الحرب في سوريا قد أثرت سلبا على حركة وحدة اللغة والدين، فإن الشعب السوري يستطيع أن يعيد حياته ويعيش من جديد، فهو شعب متكافح له من الكفاح الشبي الكثير إبان الاستعمار الفرنسي. نستطيع القول الآن إن الشعب السوري العربي ذا الجذور القومية الأصيلة يجب أن يدأى عن ذلك المهارات والتناحر الديني والسياسي وأن يضع في مقدمته صالح الوطن والنضحية من أجله، ومن لا يتقدم يتأخر بطبيعة الحال، هذا الواقع المرير الذي تعيشه سوريا منذ ما يقارب سبع سنوات، لا إيران ولا تركيا ولا الاستعمار بكل فواه سواء جاء من أمريكا أو روسيا، فإن المطلوب من الشعب السوري اليوم وليس غدا للشعب إلى الدول العربية ليس هناك مجال غير ذلك في هذا الشأن، لكل الأمر من الألف إلى الياء هو ملك يد الشعب السوري في كل مدنه، وإنه لا مصلحة لأحد في سوريا أن يبقى الحال كما هو الآن، فهو في هذه الحالة يخدم الاستعمار، وينزف ثروته، وهذا أمر مؤسف للغاية. ما ندعو إليه هو أولا وأخيرا أن الكلمة والإرادة لا تأتي من الشعب السوري العربي في مواجهة هذا الكتلاب الاستعماري الهدام وتبقى سوريا وطن الحبة والسلام، وإن الشعوب إن نومت، فإن الحياة دائما ما تحاول... وما يهينا هو الأرض والشعب وسوريا، لأن سوريا جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وكل مواطن عربي تجاه سوريا عليه أن يعي ذلك. حفظ الله سوريا العربية.

سوريا كانت في يوم من الأيام وطن الانقلابات في ١٧ أبريل ١٩٤٧م، غادر الجيش الفرنسي أرض دمشق، وكانت بغير رجعة، ولم يكن المستعمر الفرنسي ذا نوايا حسنة، بل كان ليعمل فصلا بين عهدين، عهد سوريا المستقبلية لفترة قصيرة جدا والذي تخلته انقلابات عسكرية ومؤامرات استعمارية، وعهد آخر كان فيه الكفاح ضد الانتداب الفرنسي. في سبتمبر سنة ١٩٤٧م كان أول انعقاد للمجلس النيابي السوري (قرر انتخاب فارس الحزوري رئيسا للمجلس، وتولت الأحداث مرة أخرى على سوريا من دون أن تترك هذا البلد في استقرار، ولا تعلم فرسانا ان الجهاد بحق الوطن هو الحق في كل زمان ومكان. في مارس ١٩٤٨م اجتمع المجلس النيابي ليرقر انتخاب شكري القوتلي رئيسا للجمهورية السورية للمرة الثانية وكانت هذه الاعادة في ميكل الهيئة ونطاق عملها ومسؤوليتها في الاستقرار، مع منحها استقلالية تمكنها من استتمام الوارد المالية تحت تصرفها، أما اجتماعها بمسؤولية قرارات سياسية، اقتصادية تضر بأمن واستقرار البلد فلا نرى فيه حكمة.

إن افلاس الصندوق لا يتم بسبب زيادة الإلتزامات وضعف الإلتزامات فقط، بل قد يكون السبب سوء إدارة الإستثمار وعدم تحمل المسؤولية عن الأداء وكفاءة استخدام الموارد. النقاش حول هذا القانون في مجلس الشورى يجب أن يُستغل لإجراء عملية إصلاح حقيقي في ميكل الهيئة ونطاق عملها ومسؤوليتها في الاستقرار، مع منحها استقلالية تمكنها من استتمام الوارد المالية تحت تصرفها، أما اجتماعها بمسؤولية قرارات سياسية، اقتصادية تضر بأمن واستقرار البلد فلا نرى فيه حكمة.

تجهت قوة من الجيش إلى منزل حسني الزعيم وألقي القبض عليه وعلى رئيس الوزراء حسن البرازي وعضوا في السزج المرزة، ونفذ في حسني الزعيم ومحسن البرازي حكما بإعدام، ثم تم تشكيل حكومة مدنية برئاسة السيد هاشم الأتاسي، حيث قامت مباشرة بتأليف جمعية لوضع دستور جديد، ولكن لم تهدأ سوريا، وسارت الأحداث سريعا مع الانقلاب الثالث بإسناد مهام رئاسة الدولة إلى الزعيم فوزي سلو، وقد شغل في الوزارة أديب الشيشكلي منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، أديب الشيشكلي ترأس أديب الشيشكلي الذي تولى أديب الشيشكلي منصب رئيس الجمهورية منتها في ٢٥ فبراير ١٩٥٤م قام الضباط الأحرار في حلب باعتقال أنصار الشيشكلي من ضباط ومدنيين واستولوا على محطة الإذاعة وأعلنوا بدء الثورة، ثم توات بعد ذلك قيادات حمص وحماه واللاذقية ودرعا ودير الزور إلى الثورة الجديدة، وهكذا انتهى عهد أديب الشيشكلي الذي حاول البقاء إلا أن القوات السورية حذرتة إلى أن قبل الاستقلال وطلب اللجوء إلى بيروت تحت حماية السفارة السورية، وهكذا أصبح له بالسفر إلى السعودية والفرار إلى الحكومة السعودية على طلبه، وعادت سوريا إلى الحكم الديمقراطي بعودة شكري القوتلي من الإسكندرية ليرقر مجلس النواب السوري انتخابه للمرة الثالثة رئيسا للجمهورية في ١٨ أغسطس عام ١٩٥٥م.

جمهورية سوريا، صاصتها دمشق، أهم مدنها حلب، حمص، حماه، وما آثارها المسجد الأموي، قبر صلاح الدين الأيوبي، تقع في شمالها تركيا وفي شرقها العراق، وفي جنوبها لبنان والأردن وفلسطين المحتلة، كانت تمر خلالها أنابيب البترول العراقي إلى مينائها (اللاذقية) على البحر الأبيض المتوسط، ومن أهم محاصيلها الزراعية القمح والظن والكتين والتمشيش، حصلت على الاستقلال العام بعد خروج القوات الفرنسية من أراضيها يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٦٦م. كان عملها ذا ثلاثة ألوان أسود وأبيض وأخضر وداخل الجزء الأبيض ثلاثة نجوم ذات لون أحمر. هذه سوريا في الماضي، أما إبان الوحدة مع مصر ففي عام ١9٥٨م لم تات تجربة مصر وسوريا من فراغ،